

باعتبارهم لا تقبل البيعة بلا وعوي وفا قالوا لعلي بن ابي طالب تقبل عند هذا
 لا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا افضل الامام الفضل وهو الحق انتهى **سئل**
 عن زيارته في امرة حقا بخبره وطلب الفاضي من بيعة وكونه لا يبيعه له وطلب
 منها فاصحها الفاضي فقلت ثم ذكر بيعة وادانها على حدة من قبل بيعة
 بور الحلف ام لا **اجاب** نعم تقبل البيعة بورا ذكره بن ابي عمير عن ابي حنيفة قال
 في فتاوي فاصحها الذي ان استخلف الذي عارضه في خلاف ثم قام الذي البيعة على حدة
 تقبل بيعة عندها ولذلك لو ان الذي طلب بيعة وقال لا يبيعه في فاحلف اقام
 البيعة بعد ذلك تقبل بيعة عن ابي حنيفة انتهى **سئل** عن صلوات وعليه
 دين لروحه وخلف عقار فوض الفاضي العقار لروحه نيا بة من البيعة
 ان يودي عليه اياما وهناك شخص من قارب الميت حاضر مع التوضي ويطلم
 عليه فهل اذا حضر هذه العقار المعوض بور ما حضر تبع دعواه والحالات
 المعروفة تصرف فيه زمانا بالاستئصال والدفن والمدعي بجوار العقار للارث
 والمعونة تصرف فيه بجواره وهو ساكت فهل سمح دعواه بور ذلك **لا انا**
 رحمه الله تعالى بقوله دعواه هذا لا تساغ وتذرع لوجوه ما مضى الاك وينع
 دمج الغزي معني غرة **سئل** ابي الجواب كقول من هو يسمع
 يدرك الحمار والثنا الذي لولا **سئل** ولذا الصلاة بها شئ يرفع
 محمد السلطان بوجوه اياها **سئل** يفتاؤ دولة الشريعة يرفع
سئل عن السلطان اذا امر القضاة بوجوه سماع كل دعوي مضى عليها خمسة
 عشر سنة وضاع عن قبول القضاة سماعها ام لا **اجاب** رحمه الله تعالى بقوله
 لا يملك القاضي سماع خصم من
 ومجر الغزي قال جوامبه
 بوجوه التواب من الغزي للقدرة

دلت

كتب علي بن ابي طالب صورة عن السوال
 لا يسمع الدعوي على سبيل الخصم
 ومجر قال الجواب بغرة
سئل عن امرة لا وارث لها غير زوجها وبيت المال كسبت جميع اسبابها في
 حجة وانها لا تملك غيرها ثم ماتت وهم وبيعتها على الوجه الشرعي ثم بور ذلك
 سبي شخص الى وكيل بيت المال ان الزوج اخي اسبابا في بيت امير غايه اسباب التي في
 الحجة فامر القاضي جماعة فمحو بيت الاب واحضروا اسبابا ووجد رجل وشهد انه
 راي تلك الاسباب عند المرأة الميتة ولم يجر لذلك لها فهل سمح هذه الشهادة بعد
 اعتراضها في حال حيايتها انها لا تملك غيرها هذه الاسباب التي في الحجة وان الشاهد
 لم يجر لذلك اليها بل شهد انه راي الاسباب عندها فترونا **اجاب** لا يسمع هذه الشهادة
 والامور التي لها عند العلاء السادة ما تقرر في كلامهم وتقرر في نظامهم من ان الجسر
 شرط وهو في قول الشاهد مات وتوكله وبيها ولكن اذا ثبت ذلك وادبره عند
 الموت كان جوازا حقه الامام الذي يلي في شرحه للآية وهذه الشهادة لم يستعمل
 على شيء من ذلك وقد صرح في شرح الآيات بانهم لو شهدوا ان الاميان كانت في يوم
 من شهر من الايام جازية لا تقبل **سئل** عن رجل دفع لآخر نصف قنينة من
 الاخر ودا فوزه عليه بخلف بالمدح ان اذ ليس نصف غرضه فهل اذا قام اللافح
 المبينة ان نصف غرضه بوجوه يظهركم بام لا **اجاب** لا يظهر كذبه في
 يمينه على ما ذكره الزبير رحمه الله تعالى في شرح الآيات فالزبير رحمه الله تعالى
 وهل يظهر كذبه بالمدح بافا من البيعة والصلوات ان لا يظهر كذبه بالمدح
 لآية ايش معاقبة شاهده الزور ولا يثبت في يمينه ان قال له ان علي اعد
 دهم فادعي عليه فانه خلق ثم قام المدعي البيعة ان له عليه الفانتهى وفضل

103
10